

لجنة المكاتب الحركية بإصلاحي فتح تنفذ لقاء بعنوان "الأثار الاقتصادية الناتجة عن خطة الضم"



12 يونيو 2020 - 20:14

غزة: نفذت لجنة المكاتب الحركية "المكتب الحركي للاقتصاديين والاداريين" يوم الأحد، ورشة عمل بعنوان: الأثار الاقتصادية الناتجة عن خطة الضم، وذلك في مقر المحافظة بحي الجنيبة، شرق رفح.

وحضر اللقاء د. أحمد حسني أمين سر حركة فتح برفح، و د. ماجد أبو دية الخبير الاقتصادي، و م. بلال مبارك أمين سر لجنة المكاتب الحركية برفح، ونخبة من أعضاء الهيئة العامة للمكتب الحركي للاداريين والأقتصاديين.

وأكد حسني على موقف التيار الاصلاحي لحركة فتح في ساحة غزة، ورفضه التام لما يعرف بخطة الضم الذي أعلن عنها نتياهو في فترة سابقة، وأن القيادة ثابتة على مواقفها في مواجهة خطة الضم حتى تقشل.

وأشار حسني بأن الطريق الأمثل لمواجهة خطة الضم فلسطينياً هو تحقيق الوحدة الوطنية، وتكاتف كافة الجهود الشعبية والوطنية للنيل من كل المتربصين للقضية الفلسطينية ومصادرة أراضيها المحتلة، وأن خطة الضم ما هي إلا مشروع سيدفع ثمنه الاحتلال الاسرائيلي.

ومن جانبه أوضح أبو دية جُملة من الأثار الاقتصادية الناجمة عن خطة الضم، وخاصة بعد توقف السلطة الفلسطينية تنسيقها الأمني مع الاحتلال الاسرائيلي، وحجز الأموال، ما أدى إلى تقليص في رواتب الموظفين المدنيين والعسكريين.

وقال أبو دية بأن تقليص الرواتب أدى بدوره إلى اشعال حالة من الفقر على كافة طبقات المجتمع، خاصة في ظل أزمة كورونا، ووجود حالة الطوارئ واقفال المؤسسات والمشاريع الاستثمارية.

وفي نهاية اللقاء تم فتح باب النقاش، والخروج بمجموعة من التوصيات التي تؤكد على ضرورة مواجهة خطة الضم الإسرائيلية بكافة السبل المتاحة.



